



الترقية تعكس التطور الملحوظ بالإصلاحات الاقتصادية والمالية للبلاد ضمن «رؤية 2035».. والخطوات المتخذة لتنويع مصادر التمويل

## «S&P» ترفع تصنيف الكويت إلى «AA-» مع نظرة مستقرة..

# والمخيزيم: تعكس الزخم الإيجابي للإصلاحات الهيكلية والمالية

- الخطوة تؤكد مدى التزام الدولة بمواصلة تطوير الاقتصاد الوطني.. وتنويع مصادر الدخل
- التقييم يعزز قدرة الكويت على تحقيق التنمية المستدامة والمرونة المالية على المدى الطويل
- «S&P»: النظرة المستقرة تعكس توقعاتنا لبقاء المراكز المالية الداخلية والخارجية قوية للغاية



وزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة ووزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار بالوكالة د.صبيح المخيزيم

أعلنت وكالة ستاندر أند بورز العالمية «S&P»، عن رفعها التصنيف الائتماني للكويت إلى درجة «AA-» من درجة «A+» مع توقعات مستقبلية مستقرة، وذلك بعد مراجعتهم الدورية التي تمت في شهر نوفمبر 2025 بالكويت، وتعكس هذه الترقية التطور الملحوظ في الإصلاحات الاقتصادية والمالية، إضافة إلى الخطوات المتخذة لتنويع مصادر التمويل.

وبهذه المناسبة، قال وزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة ووزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار بالوكالة د.صبيح المخيزيم: «يعكس ترقية التصنيف الائتماني السيادي الزخم الإيجابي للإصلاحات الهيكلية والمالية التي نفذتها الكويت، ويؤكد التزام الدولة بمواصلة تطوير الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل، كما أن هذا التقييم يعزز قدرة الكويت على تحقيق التنمية المستدامة والمرونة المالية على المدى الطويل».

### عوامل داعمة

وأبرزت وكالة «S&P» في تقريرها عددا من العوامل الداعمة لهذا القرار، من بينها إقرار المرسوم بقانون رقم (60) لسنة 2025 بشأن التمويل والسيولة، حيث رصدت الوكالة أن إعادة تمكين الحكومة من إصدار أدوات الدين العام أسهم بشكل مباشر في تنويع قاعدة التمويل الحكومية وتقليل المخاطر المحتملة المتعلقة بخيارات التمويل المستقبلية، كما رأت الوكالة أن هذا التطور يشكل خطوة محورية في تعزيز القدرة على التخطيط المالي متوسط الأجل ودعم مسار الاستدامة المالية. كما أشارت الوكالة إلى التقدم في الإصلاحات الاقتصادية والمالية، حيث أكدت استمرار الكويت في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية ضمن رؤية الكويت 2035، بما يشمل تطوير مصادر الإيرادات غير النفطية وتحسين كفاءة الإنفاق العام. وأشارت وكالة «S&P» وأشادت وكالة «S&P» بمتانة الاحتياطات المالية للكويت، حيث قالت إنها تتمتع بسمويات مرتفعة من الأصول السيادية المشارة من قبل الهيئة العامة للاستثمار، والتي تمثل دعامة رئيسية لمرونة المالية العامة. ورصدت الوكالة تحسناً

## 2,4% متوسط التضخم حتى 2028.. أقل من الاقتصادات الناشئة والمتقدمة

توقع وكالة «S&P» أن يستمر ارتباط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة موزونة غير معلنة من العملات، مشيرة إلى أن هذا النظام النقدي ساعد الكويت تاريخياً على إدارة التضخم. وتشير توقعات الوكالة إلى بقاء معدل

التضخم السنوي معتدلاً عند نحو 2,4٪ خلال الفترة (2025-2028)، والذي يعد أقل من المستويات المشهورة في العديد من دول اقتصادات الأسواق الناشئة ودول الاقتصادات المتقدمة.

## 8% إلى 10% نمواً متوقعاً لـ «قروض البنوك»

تناولت وكالة ستاندر أند بورز، تطورات القطاع المصرفي والمالي، حيث أشارت إلى أنها لا تتوقع ظهور التزامات طارئة كبيرة على الحكومة، وتتوقع الوكالة أن يتراوح نمو محفظة الإقراض الأكبر 8 بنوك في البلاد بين 8% و10% خلال الفترة (2025-2026)، مدعوماً بتحسّن نسبي في البيئة الاقتصادية وأسعار

تداولت وكالة ستاندر أند بورز، تطورات القطاع المصرفي والمالي، حيث أشارت إلى أنها لا تتوقع ظهور التزامات طارئة كبيرة على الحكومة، وتتوقع الوكالة أن يتراوح نمو محفظة الإقراض الأكبر 8 بنوك في البلاد بين 8% و10% خلال الفترة (2025-2026)، مدعوماً بتحسّن نسبي في البيئة الاقتصادية وأسعار

مستويات الإنفاق العام». وأكدت الوكالة أن الكويت تواصل تنفيذ إصلاحات مالية واقتصادية ضمن إطار رؤية «كويت 2035» بهدف تعزيز متانة الاقتصاد المحلي واستدامة الوضع المالي، مشيرة إلى أن إقرار المرسوم بقانون رقم (60) لسنة 2025 بشأن التمويل والسيولة شكل خطوة محورية في تخفيف القيود التمويلية السابقة على الميزانية العامة، وتنويع مصادر التمويل الحكومية، وتقليل المخاطر المحتملة المتعلقة بخيارات التمويل المستقبلية، بما يدعم التوسع في الإيرادات غير النفطية وتحسين إدارة المالية العامة.

### النمو غير النفطي

كما بينت الوكالة أن الإصلاحات الداعمة للنمو غير النفطي تشمل تطبيق

المبادرات التي تم تسليط الضوء عليها في تقرير وكالة التصنيف الائتماني ستاندر أند بورز:	
الإصلاحات الاقتصادية والمالية	المنشآت الرأسمالية
● قانون التمويل والسيولة	● المنطقة الاقتصادية الشمالية
● ضريبة الكيانات متعددة الجنسيات	● ميناء مبارك
● إزالة السقف عن الرسوم الحكومية	● مشاريع الطاقة المتنوعة
● تحسين كفاءة القطاع العام	● المدن السكنية الجديدة
● إجراءات الحصول على مختلف أنواع التأشيرات	● المنطقة الاقتصادية الحرة في العبدلي
الإصلاحات التي تتوقع الوكالة التقدم بها مستقبلاً:	
● الضرائب الانتقائية	
● إعادة تسعير أراضي الدولة	
● ترشيد الدعم الحكومي	
● قانون التمويل العقاري	



■ ضريبة الشركات متعددة الجنسيات وتعديل رسوم الخدمات العامة.. إصلاحات تدعم النمو غير النفطي

■ نمواً متوقعاً للناتج المحلي الفعلي خلال 2025/2026.. ويرتفع إلى 2,3٪ في 2027/2028

■ الإنفاق الحكومي والاستثمارات الخاصة بالمشاريع الكبرى يدعمان النمو غير النفطي بالفترة المقبلة

■ تنفيذ المشاريع التنموية الضخمة عبر شراكة القطاعين.. توجه يعزز النمو بطريقة مستدامة ماليًا

■ إصدار قانون الصكوك سيعزز تنوع هيكل الدين الحكومي.. بعد إقرار «التمويل والسيولة» بالعام الحالي

■ قطاع الضيافة سيستفيد من توسعة المطار المتوقع انتهاءه بحلول 2027.. إضافة إلى تسهيلات منح التأشيرات

■ فوائض الحساب الجاري والوضع القوي لصافي الأصول الخارجية تمثل نقاط قوة ائتمانية

قطاع الضيافة من توسعة مطار الكويت الدولي، المتوقع الانتهاء منه بحلول عام 2027، بالإضافة إلى الإصلاحات في منح التأشيرات، والتي تشمل على منح التأشيرة عند الوصول لجميع المقيمين في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ونظام التأشيرة الإلكترونية، فضلاً عن إلغاء متطلبات الحد الأدنى للمراتب لتأشيرات العائلة. وعلى عكس تطورات الموازنة العامة، أشارت الوكالة إلى أن أسعار النفط المنخفضة ومستويات الإنفاق العام المرتفعة ستؤدي إلى عجز الموازنة العامة على المدى المتوسط، وفيما يتعلق بالميزان الخارجي، لا تزال فوائض الحساب الجاري والأصول الخارجية تمثل نقاط قوة ائتمانية.

الحكومي، كما ذكرت أنه في العام الحالي، باشرت الحكومة تنفيذ قانون التمويل والسيولة، واعتمدت ضريبة إضافية بحد أدنى 15٪ للشركات متعددة الجنسيات، وفيما يتعلق بالإنفاق العام أشارت الوكالة إلى أنه سيتم إجراء تخطيط أكثر كفاءة للقوى العاملة وتنفيذ العديد من الإصلاحات المالية الأخرى، كما أشارت إلى أن من شأن إصدار قانون الصكوك أن يعزز من تنوع هيكل الدين الحكومي. وفيما يتعلق بالاستثمارات الحكومية، أشارت الوكالة إلى أن الاستثمارات الرأسمالية واسعة النطاق ستدعم النمو، ومنها تطوير المنطقة الاقتصادية الشمالية إلى جانب العديد من مشاريع الطاقة. ومن المتوقع أن يستفيد

الإنفاق الحكومي والاستثمارات الخاصة في المشاريع الكبرى في دعم النمو غير النفطي خلال الفترة المقبلة. كما سلط التقرير الضوء على المشاريع الرأسمالية الكبرى، ومن أبرزها تطوير المنطقة الاقتصادية الشمالية بما في ذلك ميناء مبارك الكبير ومشاريع الطاقة وتوسعة مطار الكويت الدولي، إلى جانب مشاريع المدن السكنية ومنطقة العبدلي الاقتصادية والمشاريع اللوجستية. وأكدت الوكالة أن تنفيذ هذه المشاريع باستخدام آليات تمويل متنوعة مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والاتفاقيات بين الحكومات ومشاركة القطاع الخاص يمثل توجهاً يعزز النمو بطريقة مستدامة ماليًا.

### التطورات الاقتصادية

وعلى جانب التطورات

«التحريات المالية» أكدت أنه سيعزز كفاءة وجودة عمليات الرصد والمتابعة ويساعد في الكشف عن الأنماط غير الاعتيادية التي قد تشير إلى معاملات مشبوهة

# الكويت ستحلل إخطارات غسل الأموال.. بالذكاء الاصطناعي

■ عين الوحدة على «الاحتيال الهرمي».. ستتوصل إلى أنماطه ومؤشرات الاشتباه ومخاطره

### علي إبراهيم

المخاطر وتهديدات غسل الأموال، لذلك يسعى قسم إدارة المخاطر لإعداد أبحاث ودراسات تصيف إلى عمل التحليل المالي وعمل الوحدة ومن أبرز الأدوار الأخرى التي يقوم بها القسم متابعة آخر التطورات والتغيرات الإقليمية والدولية في مجال مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسليح، ومتابعة التعديلات على توصيات مجموعة العمل المالي ومن ضمنها التوصية الأولى الخاصة بتقييم المخاطر وتطبيق النهج القائم على المخاطر والعمل على المشاركة في الاستبيانات بهذا الشأن. وتكررت الوحدة ضمن تطلعاتها المستقبلية مشروع الربط الآلي مع الجهات المختصة الذي يهدف إلى تعزيز القدرات الوطنية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال تكبير تبادل المعلومات بشكل فوري ودقيق بين الجهات المختلفة، مما يعزز القدرة على رصد الأنشطة المشبوهة بسرعة وفعالية، بالإضافة إلى ذلك، يوفر المشروع بيانات معلوماتية آمنة وموثوقة تحمي البيانات الحساسة وتدعم التكامل بين الأنظمة المختلفة.

النص الأول من السنة المالية 2025/2026 أخذاً بالاعتبار بأن تطبيق نظام goAML سيسهم في سرعة قياس مخاطر التحريات المالية والتقارير الصادرة وما تضمنتها من بيانات. يأتي ذلك إلى جانب تقديم تقارير دورية لإدارة التحليل المالي تعكس مدى فاعلية عمل مصفوفة المخاطر المستخدمة في توعية الإخطارات الواردة، حيث يتم قياس كفاءة تحليل الإخطارات للأخطارات ذات الأهمية الأكثر والأعلى خطورة. وتعمل الوحدة على متابعة المستجدات الخاصة بإدارة المخاطر من خلال متابعة الدراسات والأخبار المحلية والعالمية والتي لها علاقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسليح من الأساسيات المهمة لعمل إدارة المخاطر من أجل مواكبة آخر التطورات للحد من

تطبيق النظام ليشمل جميع الجهات المخطرة في الكويت، وفي نطاق التعاون المحلي مع جهات إنفاذ القانون، قامت الوحدة بالتنسيق مع وزارة الداخلية والنيابة العامة ليتم إرسال إحالات المعلومات والبلاغات عن طريق النظام الآلي والذي خطط له أن يبدأ في شهر يونيو 2025، كما تم التنسيق مع وزارة الداخلية والإدارة العامة للجمارك ليتم إرسال الاستعلامات عن طريق النظام الآلي في شهر أغسطس 2025. وأكدت الوحدة في التقرير الاستمراري في تطوير قاعدة البيانات المتعلقة بتلقي الإخطارات بالإضافة إلى ملاءمتها للإحصائيات المطلوبة ضمن إطار التقييم الوطني للمخاطر والدراسات الاستراتيجية المطلوبة، والاستمرار بمتابعة وإدخال التغييرات المناسبة على مصفوفة المخاطر من قبل قسم إدارة المخاطر في إدارة التحليل المالي، وذلك رغبة في التوصل لأعلى درجات الدقة لتشمل تفاصيل أكثر لقياس المخاطر، حيث من المتوقع تطبيق التغييرات في

مواكبة آخر التطورات للحد من المخاطر والتهديدات الناتجة منها، بالإضافة إلى متابعة التعديلات على توصيات مجموعة العمل المالي ومن ضمنها التوصية الأولى الخاصة بتقييم المخاطر وتطبيق النهج القائم على المخاطر والعمل على المشاركة في الاستبيانات بهذا الشأن. وتتضمن خطط الوحدة متابعة تطبيق النظام الآلي لتحليل المعلومات (goAML)، مبيئة أنه تم تدشين النظام بشكل رسمي مع الجهات المخطرة الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال ووحدة تنظيم التأمين لإرسال الإخطارات بشكل آلي سريع وسري، وقد تم التنسيق مع هذه الجهات المخطرة لإرسال الاستعلامات عن طريق النظام الآلي في شهر يونيو 2025. وبسبب التدرج في تطبيق النظام على الجهات الخاضعة لرقابة وزارة التجارة والصناعة، تم التنسيق لتسجيل شركات الذهب والأحجار الكريمة في النظام في شهر يونيو 2025 وسماسة العقار في شهر يوليو 2025 ليكتمل

والتحليل السياقي المتقدم، ويتيح هذا النهج الذكي ربط الإخطارات بمصادر بيانات متعددة لتحليل أعمق وأكثر شمولاً، مما يمكن فرق إدارة التحليل المالي من اتخاذ قرارات مدروسة بسرعة أكبر. وأظهر التقرير أن عين وحدة التحريات المالية على «الاحتيال الهرمي» (Ponzi Scheme)، وأن نتجته الوحدة إلى إعداد تقرير تحليل استراتيجي بشأنه، لاعتبار الاحتيال إحدى الجرائم التي تم قياس مخاطرها ضمن التقييم الوطني للمخاطر، رغبة في التوصل إلى أنماط ومؤشرات الاشتباه ومخاطر هذا النوع من الاحتيال، والتوصيات الملائمة للتصدي لهذا النوع من الجرائم مستقبلاً.

وتعمل الوحدة على إعداد أبحاث ودراسات في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسليح ومتابعة آخر التطورات والتغيرات الإقليمية والدولية في مجال مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسليح، مبيئة أن إعداد الأبحاث والدراسات المتخصصة بهذا الشأن يأتي سعياً

كشف تقرير صادر عن وحدة التحريات المالية اطلعت «الأنباء» على نسخة منه، أن الوحدة نتجته إلى تطبيق الذكاء الاصطناعي في التحليل المالي، إذ تعمل إدارة أمن وتقنية المعلومات على تطبيق الذكاء الاصطناعي في مجال التحليل المالي للإخطارات والذي يهدف إلى تعزيز كفاءة وجودة عمليات الرصد والمتابعة. وأظهر التقرير أنه من خلال تقنيات الذكاء الاصطناعي، مثل تعلم الآلة ومعالجة اللغة الطبيعية، يتم تحليل الإخطارات الواردة بشكل ذكي لتصنيفها وتقييم محتواها، مما يساعد في الكشف عن الأنماط غير الاعتيادية التي قد تشير إلى معاملات مشبوهة أو مخاطر مالية محتملة. فغسل الأموال أو تمويل الإرهاب، كما يسهم الذكاء الاصطناعي في رفع جودة الإخطارات من خلال تحسين دقة التصنيف وتقليل التكرار والتركيز على المعاملات ذات الأولوية الأعلى، وذلك بالاعتماد على البيانات التاريخية